اوربا سلطة روحية عظيمة فلما اشتدت وطأتها عافتها النفوس وسعت الى الخلاص منها اما المسلمون فليس لرؤساء الدين فيهم حكم نافذ بلغ ذاك الحد عند المسيحيين وما حكمهم ان تبصَّرت الاَّ ادبيٌّ وان استسلم بعض الشعب للعلماء فلا يكون الاَّ من باب المجاملة لا الفرض الواجب ولذلك فلما فكرت النفوس في الاصلاح على ان المذهب الاصلاحي الذي قام بهِ ابن تيمية لم يعدم انصارًا واشياعًا وما فتئ من أُشربوا دعوتهُ ينقلونها من صدر الى صدر على توالي الايام الى زمن محمد بن عبد الوهاب الذي جاهر بالدعوة في غربي جزيرة العرب فاثمرت مساعيهِ ثم انتقلت الى الهند الغربية ولم تزل آخذة في النمو وإن كان دون نمو الدعوة البروتستانتية والله اعلم.

باحث دمشقي

نبأٌ من اليابان

الصناعة والشركات الصناعية

لما اشرنا الى الصناعة اليابانية في الجزء الماضي من المقتطف قسمناها الى قسمين الصناعة اليدية التي يُعتمد فيها على يد الصانع والصناعة الآلية التي يعتمد فيها على البخار ونحوهِ من القوى الطبيعية. وقلنا ان الصناعة الاولى قديمة في بلاد يابان وقد بلغت فيها حد الاتقان قبل هذه النهضة الجديدة واما الصناعة الثانية فحديثة ووعدنا ببسط الكلام عليها في هذا الجزء وانجازًا لذلك نقول

لا يخفى ان الصناعة الآلية لا تقوم الاَّ بالشركات لما تقتضيهِ من النفقات الطائلة التي قلما يستطيعها او يُقدِم عليها رجل واحد. وقد ادرك اليابانيون ذلك وعملوا على مقتضاهُ. وأُدخلت الشركات الصناعية الى بلاد يابان سنة ١٨٨٨ اي منذ اربع عشرة سنة لا غير فلم تمضِ ست سنوات حتى صار فيها ٢٩٦٧ شركة صناعية رأس مالها المدفوع ٣٥ مليون جنيه. وفي ذلك الدليل القاطع على ان البلاد حيَّة مستعدة للنمو السريع وكان هذا قبلما نشبت الحرب بينها وبين الصين وقبلما اثبتت قوتها بالامتحان

والظاهر ان تلك الحرب لم توقف سير التقدُّم مع ما استنزفتهُ من اموال البلاد لانهُ لم تأتِ سنة ١٨٩٩ حتى صار عدد الشركات الصناعية ٧٨٢٩ وصار رأس مالها المدفوع ٧٠ مليون جنيه. ولو جرى القطر المصري هذا المجرى منذ عشر سنوات لوجب ان يكون فيهِ الآن شركات صناعية رأس مالها عشرون مليون جنيه. ولو كان محمد علي باشا قد حرض اهالي القطر المصري على انشاء المعامل الصناعية بدلاً من ان ينشئها هو وتكون متوقفة عليهِ تقوم بقيامهِ وتسقط

بسقوطهِ وجرى التطر المصري من ذلك الحين في الخطة التي جرت فيها بلاد يابان لصار اغنى بالمعامل الصناعية من انكلترا او فرنسا او بلجكا

وقد اقتضى انشاء الشركات الصناعية في بلاد يابان انشاء البنوك المالية فأُنشئ البنك الوطني فيها سنة ١٨٧٢ ومن ثمَّ اخذ عدد البنوك يزداد سنة فسنة فصارت ١٥٣ بنكًا سنة ١٨٧٩ و ٣٥٣ بنكًا سنة ١٨٩٠ . وكان رأس مالها حينئذٍ ثمانية ملايين وربع مليون من الجنيهات وبلغ عددها ٢١٠٥ بنوك سنة ١٨٩٩ رأس مالها المدفوع نحو ٢٩ مليون جنيه وفيها من الودائع ما قيمتهُ ٧٥٠ مليون جنيه . وبعض هذه البنوك صغير جدًّا ولكن بعضها كبير اكبر من البنك الاهلي المصري فبنك يابان الاهلي رأس مالهِ المدفوع ثلاثة ملايين من الجنيهات وفيهِ وحدهُ من الودائع ما قيمتهُ ٢٨٣ مليون جنيه

والاموال التي في بنوك يابان لاهل يابان كلها ولكن الحكومة سمحت حديثًا بانشاء بنك يجوز ان يكون رأس مالهِ من الاجانب وهو مليون جنيه ولكنها جعلتهُ تحت سيطرتها التامَّة فهي التي تختار رؤساءهُ ومديري حساباتهِ وتراقبهُ المراقبة التامَّة ولناظر ماليتها ان يوقف اعمالهُ وقتما يشاء اذا حسب انهُ خالف قوانينهُ او خاف من اضرارهِ بالبلاد . وهو يعين مراقبين يراقبون حساباتهِ ودفاترهُ وصناديقهُ وقتما يشاء فكأنهُ بنك يابابي بحت لكن الحكومة ضمنت لاصحاب اسهمهِ خمسة في المئة ربحًا سنويًّا

وانشاء هذا البنك بالاموال الاجنبيَّة دليل على ان اليابان لم تعد تخاف من مزاحمة الاجانب لابناء بلادها . وهي تحظر على الاجانب ان يمتلكوا املاكًا في بلادها لكنها عازمة ان تبطل ذلك ايضًا حتى تقوى ثقة الناس باليابانيين. وربما عدنا الى هذا الموضوع في الكلام على مالية حكومة اليابان

ومن اول الاعمال الصناعية في بلاد يابان صناعة غزل القطن ونسجهِ وقد ابتدأت سنة ١٨٨٠ وبلغ عدد معامل الغزل ثلاثين معملاً سنة ١٨٩٠ وكان فيها حينئذٍ ٨٩٥ ٢٧٧ مغزلاً يغزل بها في السنة اكثر من ٤١ مليون ليبرة . ثم الغت الحكومة رسوم الجمرك عن المغزولات الصادرة وعن القطن الخام الوارد الى البلاد تنشيطاً للصناعة الوطنية فبلغ عدد المعامل سنة ١٨٩٩ خمسة وتسعين معملاً فيها ٢٠٧٤٤٧٥ مغزلاً تغزل في السنة ٣٤٥ مليون ليبرة وبلغت قيمة الغزل الصادر من البلاد تلك السنة مليونين و ٨٥٢ الفًا من الجنيهات

وكانت قيمة المنسوجات اليابانية سنة ١٨٩١ نحو ثلاثة ملايين جنيه وهي تساوي الآن نحو ١٥ مليون جنيه

وللحرير شأن كبير في صناعة اليابان وتجارتها وقد كانت قيمة الصادر منهُ سنة ١٨٩٩ خاماً ومنسوجاً نحو تسعة ملايين جنيه

والوراقة قديمة في بلاد يابان وورقها مشهور بمتانتهِ حتى لقد يستعمل كالمنسوجات القطنية. وبلغت قيمة الورق المصنوع فيها سنة ١٨٩٩ مليوناً ونصف مليون من الجنيهات. وللحكومة معامل خاصَّة بها فيها الف عامل يصنعون ورقها فلا تشتري درهماً من بلاد اخرى. وقد انشئ فيها معمل جديد يصنع ٢٣ الف ليبرة من الورق كل يوم وسبعة ملايين ليبرة في السنة فما اشبه ذلك بنا في مصر والشام ونحن لم نستطع ان نقوم بمعمل واحد

وكان الزجاج الذي يصنع في بلاد يابان حقيراً كزجاج القناني الذي يصنع في هذا القطر والقطر الشامي فأُنشئ فيها معمل جديد يصنع الزجاج الجيد فناظر زجاجهُ الزجاج الوارد من المانيا وبلجيكا

وكذلك المنسوجات الصوفية كانت ترد كلها من اوربا لكن تاجراً من باعة الفلانلا انشأ معملاً لنسجها فوفى بالغرض

ويصنع اليابانيون الخزف على انواعهِ والساعات والادوات المعدنية والخشبية على انواعها حتى انهم يصدرون من عيدان الثقاب ما قيمتهُ ٦٠٠ الف جنيه في السنة . ويظهر لنا تماماً شاهدناهُ في معرض باريس ان عندهم معامل كبيرة لعمل المربيات على انواعها وحفظ الاثمار والخضر والاسماك

وحكومة يابان تبذل الجهد في تنشيط المعامل الصناعية وستنشئ معرضاً في السنة المقبلة لهذه الغاية وتقيم فيهِ داراً مخصوصة تُعرَض فيها المصنوعات الاوربية الاميركية التي تفوق في دقة صنعها ما كان من نوعها من المصنوعات اليابانية حتى يراها اليابانيون ويتعلموا منها كيف يتقنون مصنوعاتهم

ولا تفلح الصناعة في بلاد ما لم تحمَ مصالح الصنَّاع والمخترعين بحقوق الامتياز ولذلك جرت اليابان في خطة الممالك الاوربية والاميركية فانشأت ادارة لاعطاء الامتيازات بالمخترعات والمكتشفات الجديدة وقد اعطت ٢٩٣ امتيازاً سنة ١٨٩٨ و ٥٩٧ امتيازاً سنة ١٨٩٩ و ٦١٥ امتيازاً سنة ١٩٠٠

وقوانين اليابان في الامتيازات صارمة جداً تحمي حقوق المخترعين والمستنبطين سواء كانوا وطنيين او اجانب ومدة الامتياز ١٥ سنة وصاحبهُ يدفع ضريبة تزيد بزيادة انتفاعهِ منهُ على هذه الصورة

في الثلاث السنوات الاولى	١٠٠	غرش في السنة
» » » الثانية	١٨٠	غرشاً » »
» » » الثالثة	٢٠٠	غرش » »
» » » الرابعة	٢٥٠	غرشاً » »
» » » الخامسة	٣٠٠	غرش » »

ومن يقلّد مخترع غيره او يبيع بضاعة مقلدة وهو عارف ذلك يعاقب عقاباً صارماً فيسجن من ١٥ يوماً الى ثلاث سنوات ويغرّم جنيهاً الى خمسين جنيهاً . ولا يعطي امتياز بشيء منهُ ضرر لاهالي البلاد مهما كان

ويعطى الامتياز بالعلامات الصناعية والتجارية كما يعطى بالمخترعات والمكتشفات ومدتهُ عشرون سنة وتسجل الرسوم لكي تحفظ لاربابها

وقد اندفع اليابانيون في ميدان الاختراع والاستنباط اندفاعاً عجيباً وجاروا الاوربيين حتى في استنباط آلات الهلاك فالبندقية الشخانة المسماة بندقية موراتا من استنباطهم وكذلك المدفع السريع الطلقات الذي يستعملهُ الجنود اليابانيون . واستنبطوا حديثاً دهاناً يقي السفن من التصاق الاعشاب والاصداف بقاعها . وآلة تصنع اكثر من الف سيكارة في الساعة

وفي اليابان جمعية لارشاد المخترعين والمستنبطين فاذا اخترع احد اختراعاً او ظنّ انهُ استنبط شيئاً جديداً جاءها واستشارها في امرهِ فتشير عليهِ بما ترى فيهِ مصلحتهُ . قال المستر سند في هذا الصدد "ان الاختراع ليس خاصاً بالاوربيين والاميركيين ولا هو مقصور على امة من الامم بل حيثما سلمت القرائح وتوقدت الاذهان فهناك رجال الاختراع والاستنباط وعندي ان في اليابانيين من الذكاء مقدار ما في غيرهم من امم الارض وهم يحتاجون ان يتعلموا من غيرهم كما يحتاج غيرهم ان يتعلّم من غيرهِ ولكنهم ليسوا دون غيرهم في ذكاء العقل وتوقد الذهن"

ثم ان الصناعة لا تفلح ولا تروج ما لم تتيسر لها وسائل النقل وهذا ادركهُ اليابانيون فانشأوا السكك الحديدية في بلادهم وتباروا هم وحكومتهم في هذا المضمار ولم تقف الحكومة في سبيلهم ولا فضّلت الاجنبي عليهم بل هي تبذل جهدها دائماً لتمنع الاجنبي من مزاحمة شعبها في بلادها

وقد أُنشئت اول سكة اهلية سنة ١٨٨٣ وكان طولها ٦٣ ميلاً وبلغ طول السكك الاهلية ٨٤٨ ميلاً سنة ١٨٩٠ و ٢٨٠٨ اميال سنة ١٩٠٠ . وكان دخلها تلك السنة مليونين و٥٧٤ الف جنيه ونفقاتها مليوناً و ٣٢٠ الف جنيه اي ان المصروفات نحو ٥١ في المئة من الايرادات

وللحكومة سكك اخرى بلغ طولها ٨٩٣ ميلاً سنة ١٩٠٠ ودخلها مليوناً و ٣٧٢ الف جنيه ونفقاتها ٦٥٩ الف جنيه

وكما تحتاج الصناعة الى سكك حديدية تحتاج الى سفن بخارية وقد استوفينا الكلام على سفن اليابان البخارية في الجزء الماضي في الكلام على تجارتها

وهذا البيان من حيث ارتقاء الصناعة في بلاد يابان واستئثار اهلها بها وبمواردها ومصادرها يكاد يوقعنا في اليأس ولاسيما اذا علمنا ان القطن المصري يرسل الآن الى بلاد يابان ليغزل وينسج فيها واهالي مصر تُلقى في سبيلهم العثرات لكي لا يناظروا معامل اوربا . ولا عزاء لنا الاَّ ان المعمل الذي انشئ في القطر المصري وأُلزم بدفع رسم الجمرك على مصنوعاته كما يُدفع الرسم على البضائع المصنوعة في اوربا واميركا ليس وطنيًّا اي ان اكثر ربحه يذهب الى منشئيه لا الى حاملي اسهمه من الوطنيين فدفع هذا الرسم الى الحكومة المصرية خير من دفعه ربحًا الى منشئي المعمل . لكن هذا الحكم اذا تمشّى على ما يمكن ان ينشئهُ الوطنيون من المعامل لم يبقَ فيه سبيل للعزاء

وقس على ذلك البنوك المصرية فان اصحابها وحاملي اسهمها كلهم او جلهم من الاجانب وكذا الشركات الصناعية فلم يبقَ للوطنيين الاَّ الاطيان والاجانب يأخذون من ريعها خمسة ملايين او ستة من الجنيهات كل سنة ربا دين الحكومة وديون الاهالي . واذا تألفت في اوربا شركات زراعية لاستحياء الارض الموات وامتلاك الجزر والسواحل لم يجد ابناء مصر الذين يزيدون موردًا للثروة بعد الآن وغاية ما يصلون اليه انهم يتبلّغون تبلغًا باجرة عملهم الى ان يعم الاعتماد على الآلات البخارية للحرث والحصد والدرس . ولا ندري كيف يغفل ولاة الامر هذه القضايا الاجتماعية ولا كيف يسكت ابناء مصر عن المطالبة باول حق من حقوق الانسان الطبيعية وهو حق المعيشة ولوازمها

وما يصدق على هذا القطر مقيَّدًا يصدق على سائر الممالك العثمانية من غير قيد فان البنوك فيها للاجانب وللاجانب تعطى الامتيازات بسكك الحديد ومناجم المعادن وحراج الاشجار ومرافئ الثغور البحرية وكل موارد الثروة حتى اذا افاق الوطنيون يومًا ما لا يجدون موردًا يردونهُ عدا عمَّا يكابدونهُ الآن من الارهاق وهم لو اعتنى بامرهم كما اعتنى باهالي اليابان لرأيتهم اليوم لا يحسدون امَّة من امم الارض